تقدير الموقف

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

الهيئة العليا للمفاوضات
التشكل والتحديات وفرص الاستمرار

الهيئة العليا للمفاوضات

التشكل والتحديات وفرص الاستمرار

تقدير الموقف

مارس 2016

جميع الحقوق محفوظة لمركز جسور للدراسات © 2016

مؤسسة مستقلة متخصصة في إصدار المعلومات وعمل الدراسات ، والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والقانوني في منطقة الشرق الأوسط ، والمتعلقة بالشأن السوري بخاصة ، بحيث يمد جسوراً للمسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة ، وقطاعات التنمية ، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة ، وذلك بتزويدهم بالمعطيات والتقارير العلمية الواقعية الدقيقة.

تركيا - غازي عنتاب

+90 537 558 5821

www.jusoor.co

info@jusoor.co

@jusoorstudies

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

الفهرس

ملخص تنفيذي	1
1. التشكيل والبنية	2
2. رد الهيئة على قرار 2254	5
3. إشكاليات	8
4. تعامل الهيئة مع الإشكالية	8
5. موافقة الهيئة على المشاركة	9
6. محاولات استدراكية	10
7. الهدنة	11
8. تقييم الأداء التفاوضي والإعلامي	13
خاتمة وسيناريوهات	14

الهيئة العليا للمفاوضات التشكل والتحديات وفرص الاستمرار

ملخص تنفيذي

تشكلت الهيئة العليا للمفاوضات في 11 كانون الأول / ديسمبر 2016، خلال مؤتمر المعارضة الذي انعقد في الرياض، لتكون بذلك اول جهة معارضة تضم قوى سياسية وعسكرية داخلياً وخارجياً رغم ما شابه المؤتمر من غياب بعض القوى السياسية والعسكرية الفاعلة، ومع ذلك حظت الهيئة على إجماع شعبي وسياسي لتكون ممثلة المعارضة في المفاوضات التي عقدت في 25 كانون الثاني /يناير تستأنف في 15 من آذار /مارس من الشهر الجاري ولكن مع ذلك فتشكيل الهيئة العليا للمفاوضات يبقى وظيفياً بحيث يقتصر عملها على المفاوضات بالتنسيق مع كافة الاطراف السياسية والعسكرية ، وفي تعثر المفاوضات أو تأجيلها أو إلغاؤها سوف يكون وجوده غير مبرر وستفقد أهميتها والغرض التي أسست من أجله.

لقد جاءت الهيئة العليا بظروف بالغة التعقيد، فالطرفان الأمريكي والروسي يريدان الدفع بعملية سياسية، ومن وجهتي نظرهما والتي ليست بالضرورة ان تتوافق مع وجهة نظر السوريين سوآء كان من المعارضة أو النظام، مما يجعل خيارات الهيئة صعبة للغاية يحفها مخاطر كبيرة وكثيرة.

لقد حاولت الهيئة أن تتعامل بحكمة مع التعقيدات في المفاوضات ومتعاون اقليمياً خصوصاً مع الرياض من اجل مواجهة التحديات والعقبات التي امامها للمضي قدماً في عملية تفاوض ناجحة تُفضي إلى تحقيق تطلعات المعارضة من تشكيل هيئة حكم انتقالي وتطبيق بيان جنيف، لكن التساؤل يبقى مطروحاً حول قدرة الهيئة على الصمود في وجه الضغوطات الدولية وفرض واقع جديد.

أن خيارات الهيئة ليست واسعة، ولكنها في الوقت نفسه ليست محدودة، حيث أنها تواجه ثلاثة سيناريوهات متوقعة:

1. مشاركة الهيئة في المفاوضات والتوقيع على نتائج المفاوضات
2. الوصول إلى قرار عدم المشاركة وتأجيل المفاوضات
3. عدم مواصلة الهيئة للمفاوضات واستقالة رئيس الهيئة وبعض أعضائها نتيجة تفكك محتمل بسبب خلافات في الرؤى وأن تعلن هيئة التنسيق عن استئناف المفاوضات

في ضوء هذه السيناريوهات يتضح مصير الهيئة المستقبلي والذي يحدد فرص استمرارها من عدمه.

1. التشكيل والبنية

شُكلت الهيئة العليا للمفاوضات نتيجة تكليف الرياض من قبل مجموعة الدعم الدولية التي عقدت في فيينا بجمع أطياف المعارضة السورية في مؤتمر الرياض، حيث عُقد المؤتمر في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2015، وشارك فيه قرابة 100 ممثل عن الفصائل السورية في الداخل والخارج، ويعتبر المؤتمر خطوة إيجابية من خلال جمع الفصائل السياسية والعسكرية للمرة الأولى في محاولة لإيجاد إطار جامع للجهات التي تمثل أغلب قوى المعارضة السورية.

وقد تألفت الهيئة وفق الاتفاق من 32 عضواً، انتُخب منهم منسقاً عاماً وثلاثة نواب وأمين سر للهيئة وثلاثة ناطقين أحدهم بالعربية والإنجليزية والفرنسية، فيما اتفق أيضا على تشكيل وفد للمفاوضات مع ممثلي النظام برعاية أممية ، أما بخصوص الجهات المشاركة في عضوية الهيئة فقد ضمت الهيئة تسعة من أعضاء الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة، وعشرة من الفصائل المسلحة، وخمسة أعضاء من هيئة التنسيق الوطني، وثمانية مستقلين.[1]

[1] مؤتمر الرياض: "سوريا الغد" ديمقراطية وبدون الأسد، الجزيرة نت، 10 ديسمبر 2015،
http://goo.gl/l4yjKo

وقد ارتفع عدد أعضاء الهيئة إلى 34 عضوا [2] بإضافة شخص من الفصائل العسكرية وآخر من هيئة التنسيق .[3] وفي أول اجتماع للهيئة تم انتخاب رياض حجاب (رئيس الوزراء المنشق عن نظام الأسد) منسقاً عاماً للهيئة بأغلبية 24 صوتا من أصل 34 .[4] كما تم الإعلان عن أنه سيتم تعيين فريق تفاوضي مستقل من 15 شخصا، وفي وقت لاحق تم تشكيل لجنة استشارية نسائية للهيئة العليا للمفاوضات، بما ينسجم مع قرار مجلس الامن 2254 الذي دعا لتفعيل دور المرأة.

كما تم أيضا تحديد مجموعة أسماء لوفد التفاوض، وصل عددها إلى 50 اسماً، تم اختيار 15 منهم للجلوس على طاولة المفاوضات، بعد عدة نقاشات شهدت تقديم سيناريوهات لتشكيل الوفد التفاوضي كان من بينها تشكيل 3 كتل من 45 شخص تضم الكتلة الأولى 13 عسكريا وسياسيين، والثانية 13 سياسيا وعسكريين، فيما تضم الثالثة ممثلي الكتل السياسية.[5]

وقد تم الإعلان في 20 يناير 2016 عن أسماء وفد المعارضة الذي ترأسه العميد أسعد الزعبي وتم تعيين جورج صبرا نائبا له، إلى جانب عضوية مُحَمَّد علوش المسؤول السياسي في جيش الاسلام كبيراً للمفاوضين. (وقد اعتبر مراقبون أن وجود هذه الأسماء في الوفد تعود إلى رغبة الهيئة في التصعيد والعمل على استفزاز الروس ومواجهة لسياساتهم في سورية، أكثر مما تعبر عن رغبة جادة في التفاوض).

---

[2] تضم القائمة النهائية للهيئة 11 شخصاً من الفصائل العسكرية، و9 من الائتلاف، و8 شخصيات مستقلة، و6 من هيئة التنسيق، وهم: "أحمد الجربا، أحمد العسراوي، وبشار منلا، وبكور السليم، وجورج صبرا، وحسام الحافظ، وحسن إبراهيم، وخالد خوجة، ورياض حجاب، ورياض سيف، ورياض نعسان آغا، وزياد وطفة، وسالم المسلط، وسامر حبوش، وسهير الأتاسي، وصفوان عكاش، وعبد الحكيم بشار، وعبد العزيز الشلال، وعبد اللطيف الحوراني، وفاروق طيفور، ولبيب نحاس، ولؤي حسين، ومُحَمَّد جمعة عبد القادر، وحسن حاج علي، ومُحَمَّد حجازي، ومُحَمَّد مصطفى علوش، ومُحَمَّد منصور، ومعاذ الخطيب، ومنذر ماخوس، ومنير بيطار، وهند قبوات، ووليد الزعبي، ويحيى قضماني، وإياد أحمد".

[3] ارتفاع عدد أعضاء "الهيئة العليا للتفاوض" للمعارضة السورية إلى 34، السورية نت، 11 ديسمبر 2015،
https://goo.gl/RdhPfB

[4] رياض حجاب.. رئيس #وفد_المعارضة للتفاوض مع الأسد، العربية نت، 17 ديسمبر 2015،
http://goo.gl/GlE8yX

[5] مؤتمر الرياض يدعم الحل السياسي، الحياة، 10 ديسمبر 2015،
http://www.alhayat.com/m/story/12699082

وفي هذا السياق تم الحديث عن وجود تدخلات من جهات دولية وإقليمية للمشاركة في تحديد أسماء وفد التفاوض. وقد كان للمنسق العام الدور الأكبر في تحديد أسماء الوفد.

وقد توافق أعضاء الهيئة على إسقاط حق أعضاء وفد التفاوض في المشاركة في أي هيئة حكم انتقالية قادمة.

وقد كان من الضروري قبل القيام باختيار وفد للتفاوض مع وفد النظام تحت رعاية الأمم المتحدة التوصل إلى وثيقة سياسية ورؤية موحدة لمسار التسوية وتحديد أسس التفاوض مع النظام وهذا ما هو ليس واضحاً حتى الآن، وقد كان مخرجات مؤتمر الرياض بمثابة الخطوط العامة لهيئة التفاوض حيث عبر المؤتمر عن الرغبة في تنفيذ وقف اطلاق النار وفق شروط يتم على أساسها تأسيس مؤسسات الحكم الانتقالي والحصول على ضمانات دولية، وان يغادر الأسد مع بداية المرحلة الانتقالية. وقد تأكد هذا مع إعلان المنسق العام بعد ذلك اعتماد مبادئ بيان الرياض كأساس للتفاوض مع وفد النظام السوري.[6]

وبعد عدة أيام من مؤتمر الرياض أقر مجلس الأمن البيان رقم 2254 لحل الأزمة في سوريا، والذي طلب فيه من الأمين العام أن يقوم، "من خلال مساعيه الحميدة وجهود مبعوثه الخاص إلى سوريا، بدعوة ممثلي الحكومة السورية والمعارضة إلى الدخول على وجه السرعة في مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي، مستهدفا أوائل كانون الثاني/يناير 2016 كموعد لبدء المحادثات، عملا ببيان جنيف وتماشيا مع بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة".[7]

كما حدد بيان القرار، الإطار الرئيسي للمفاوضات التي ستدعى إليها المعارضة والنظام وهي :

1- عملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة.
2- تقييم العملية في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكما ذا مصداقية يشمل الجميع.
3- تحديد جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد.

---

[6] حجاب: اعتمدنا بيان الرياض أساسا للتفاوض، الجزيرة نت، 5 يناير 2016،
http://goo.gl/VhxiEv

[7] بيان مجلس الأمن رقم 2254
http://assafir.com/Article/5/462785/SameChannel

4- دعم انتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملا بالدستور الجديد، في غضون 18 شهرا تحت إشراف الأمم المتحدة.

ويتضح مما سبق أن مصير الرئيس السوري بشار الأسد لم يكون مطروحا على أجندة محادثات جنيف 3 وهو ما يتعارض مع مخرجات مؤتمر الرياض ومواقف هيئة التفاوض. وكان دي ميستورا قد حدد في مؤتمر صحفي، أربعة موضوعات رئيسية سيناقشها "جنيف 3"، وهي:

1- نظام الحكم.
2- ووقف إطلاق النار.
3- وضمان وصول المساعدات الإنسانية.
4- ومكافحة الإرهاب.

وقد لوحظ أن المبعوث الدولي إلى سوريا لم يعط تفاصيل عن تصوراته لنظام الحكم. ومن النقاط الأساسية الأخرى أن بيان مجلس الأمن أكد على التسليم بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار وانطلاق عملية سياسية موازية.

2. رد الهيئة على قرار 2254

وقد ظهر أول رد فعل للهيئة على بيان مجلس الأمن من خلال تصريحات رياض حجاب عبر النقاط التالية:

1- قام بيان مجلس الأمن بترحيل نقاط الخلاف بين القوى الكبرى مما يعمل على إطالة أمد الازمة.
2- الوقت غير مناسب للشروع في أي عملية تفاوضية بشأن سوريا في ظل تصعيد القصف الممنهج من طرف النظام وحلفائه.
3- من الضروري أن تسبق العملية السياسية مبادرات حسن نية وإجراءات بناء ثقة.
4- قرار مجلس الأمن الدولي 2254، أثار تساؤلات أكثر مما قدم إجابات بشأن سبل تحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري من خلال العملية السياسية.

5- التشديد على عدم تنازل المعارضة السورية عن رحيل الرئيس بشار الأسد.[8]

وميدانيا تطورت الأحداث بشكل دراماتيكي مما عقد توجهات الهيئة للمشاركة في المحادثات المرتقبة حينها حيث حدثت عدة تطورات متعلقة بالهيئة بشكل مباشر منها:

1. قيام الطيران الروسي باغتيال زهران علوش قائد جيش الإسلام في 26 ديسمبر 2015، والذي يعتبر أحد المكونات الرئيسية في هيئة التفاوض.
2. قيام النظام بعد ذلك بأربعة أيام باعتقال عضوين من هيئة التفاوض هما أحمد عسيري ومنير البيطار ثم لم يلبث أن أفرج عنهم بعد تعرضه لضغوط واتهامات بأن ما حدث دليل على عدم وجود إرادة للحل السياسي.

وبناء على ذلك رأت الهيئة أن ما حدث هو استهداف لقرار مجلس الامن 2254 وأن الوقت غير مناسب للتفاوض مع النظام ما لم يتحرك المجتمع الدولي لوقف الهجمات ضد المدنيين.[9]

ولكن لهجة مجلس الامن حملت إصرارا على التوجه للمفاوضات مما جعل الهيئة تعقد لقاءات تشاورية مع الدول الداعمة من اجل الاستيضاح حول بعض النقاط الغامضة في قرار 2254 وما يتعلق بوقف اطلاق النار مثل :

1. أن النظام لا يملك السيادة والأهلية على أخذ قرار وقف إطلاق النار لأن حجم قواته تقارب 10% من النيران والمليشيات الأجنبية التي تقاتل في صفه.
2. أن النظام يسيطر على 18% من الأرض، مما يشكك بجدوى عملية التفاوض.

ولما سبق قام دي مستورا بعقد اجتماع في الرياض في 6 يناير 2016 مع منسق الهيئة الذي أبلغه بجاهزية وفد الهيئة تماشيا مع الجهود الدولية المبذولة لوقف نزيف الدماء، كما دعت الهيئة لاستكمال الجهود الدولية المنقوصة في قرار 2254 والذي ترك فجوات تسمح لحلفاء النظام باستمرار القصف دون ارتباط ذلك بالمسار التفاوضي. وتركيز الهيئة على ادخال المساعدات للمناطق المحاصرة .

---

[8] 22 ديسمبر 2015

[9] تصريح صحفي، رياض حجاب، 25 يناير كانون أول 2016.

كان واضحاً أن الهيئة وبعض الأطراف الإقليمية والدولية لاتريد بدء مفاوضات وتشك في جدية انعقادها ، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية بات مصرة على المضي نحو مفاوضات جادة لتكون بداية لحل سياسي .

وبعد لقاء دي مستورا عقدت الهيئة عدة اجتماعات رفيعة مثل اللقاء مع كل من :

1. وزير الخارجية الألماني فرانك-فالتر شتاينماير (13 يناير 2016)
2. وزير الخارجية البلجيكي ديدييه ريندرز، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني (14 يناير 2016)

وكان واضحا أن هذه اللقاءات كانت تحمل في جزء منها ممارسة ضغوطات على الهيئة فيما يتعلق بالمشاركة وأسماء الوفد التفاوضي، وهو ما ظهر في إعلان حجاب عن رفض أي ضغوط تتعلق بأسماء الوفد أو بالمشاركة دون ايجاد حل للأزمات الانسانية. وتلا ذلك إعلان الهيئة عن أسماء وفد التفاوض.

بعد ذلك أعلنت الهيئة التي لم تتخذ قرار المشاركة استعدادها للنظر بإيجابية للموافقة على المشاركة في العملية التفاوضية مع انتظارها للتوضيحات التي طلبتها من المبعوث الدولي مؤكدة على شروطها وهي فك الحصار واطلاق السجناء.[10]

ووفقا لهذه الموافقة المبدئية واستنادا لقرار مجلس الامن، قام دي مستورا في 26 يناير 2016 بتوجيه الدعوات بشكل رسمي للمشاركين السوريين لحضور محادثات جنيف 3 التي كان من المقرر أن تبدأ في 29 يناير وتستمر لمدة 6 أشهر.

[10] تصريح صحفي، 26 يناير 2016.

3. إشكاليات:

وهنا أيضا برزت عدة إشكاليات منها احتجاج حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على عدم تلقيه دعوة للحضور، والحديث عن ضغوط ورغبات من واشنطن بحضوره، مع ما قام به الناشط هيثم مناع من مراسلات معترضة على مؤتمر الرياض وداعية لإدراج قوات سوريا الديمقراطية للمباحثات.

من جهتها أعلنت تركيا أنها ستقاطع جنيف 3 في حال تم توجيه الدعوة لحزب الاتحاد الديمقراطي التي تعتبره امتدادا لحزب العمال الكردستاني الإرهابي.

أما موقف واشنطن فقد كان عبر إبلاغ كيري للهيئة أن واشنطن لن تستطيع أن تقدم المزيد حيث أكد "أن المعارضة ستخسر حلفاءها إذا لم تذهب للمفاوضات" كان واضحاً أن هناك تغاضيا من واشنطن على موضوع استمرار الأسد بل عن مشاركته في الانتخابات. ومع الاستمرار في الضغط على الهيئة للمشاركة في المحادثات دون شروط مسبقة، بل وصل الأمر إلى تهديد واشنطن للهيئة بوقف الدعم في حال لم تشارك، كما أجريت عدة محاولات التفافية لإشراك شخصيات مثل هيثم مناع وقدري جميل تارة في المحادثات بشكل مباشر وتارة كخبراء ومستشارين.

4. تعامل الهيئة مع الإشكالية:

1. أكدت الهيئة أن الأكراد ممثلون في الهيئة عبر المجلس الوطني الكردي الذي جمع ما يزيد عن 600 ألف توقيع من الاكراد في سوريا كما دعت الهيئة حزب الاتحاد وقف ممارساته ضد الثوار وإعلان موقف واضح تجاه نظام الأسد.[11]
2. كما تهمت الهيئة روسيا بعرقلة سير المفاوضات من خلال عملها على فرض قائمة أسماء على وفد التفاوض.
3. الإعلان عن استبعاد المشاركة في جنيف 25 يناير في حال تمت دعوة طرف ثالث وإضافته لوفد المعارضة. والتأكيد على أنه لن يكون هناك الا وفدين هما وفد الهيئة العليا للمفاوضات ووفد النظام .

4. الاستمرار في رفض وجود الأسد في أي حل مستقبلي وتحديدا في العملية الانتقالية.
5. رفض الضغوط وتكثيف التنسيق مع الدول الداعمة ومع الفصائل العسكرية.

5. موافقة الهيئة على المشاركة

وفي اللحظات التي كان ينتظر فيها رد هيئة التفاوض التي بدت مترددة في ظل القصف العشوائي والحصار المفروض على بعض المناطق، أعلنت الهيئة عبر بيان لها وبدعم من الرياض قرار المشاركة في المباحثات لما وصفته اختبار جدية الطرف الاخر مع التأكيد على المطالب الانسانية كمقدمة للعملية التفاوضية واتمام عملية الانتقال السياسي عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية.[12]

وفيما وصل وفد الهيئة إلى جنيف في 30 يناير 2016 ظلت بطاقة التلويح بعدم دخول قاعة المفاوضات ما لم تتحقق المطالب الانسانية قائمة. وتم التأكيد على ربط وجود الوفد بتحسن الحالة الانسانية وليس بالعملية التفاوضية، وأن اصرار النظام على ممارساته سيضطر الهيئة إلى سحب وفدها التفاوضي.[13] وفي هذا السياق فقد قال منذر ماخوس أحد الناطقين الرسميين للهيئة أن وفد المعارضة لن يبقى أكثر من أسبوع في جنيف ما لم تتحقق المطالب. وبالتزامن مع هذا أثارت روسيا موضوع جيش الاسلام وأحرار الشام وأنهما فصيلان ارهابيان كما كثف النظام وحلفاؤه هجماتهم على عدة مدن منها حلب وريفها.

وفي هذه الأجواء وصل رئيس الهيئة د. رياض حجاب إلى جنيف ليلتقي مع دي مستورا في مقر إقامة الوفد والذي كان يحمل قناعة بعدم جدوى المباشرة في المحادثات وفيما يبدو أن دي مستورا عجز عن إقناع الوفد برؤيته التي تهدف إلى بدء المباحثات والعمل على تحقيق تقدم في المسارين السياسي والإنساني ، لكن نظراً لإصرار المنسق العام المغادرة في اليوم التالي ، حصل تشاور بين دي ميستورا والمبعوث الأمريكي لسورية مايكل راتني حيث أعلن عن تعليق المحادثات إلى 25 فبراير 2016.

---

[11] سالم المسلط، تصريح، 27 يناير 2016.
[12] حول المشاركة في محادثات جنيف، بيان صحفي، 29 يناير 2016.
[13] وفد الهيئة يصل جنيف، تصريح صحفي، 30 يناير 2016.

ومن أهم ما قالته الهيئة ردا على التعليق هو أن وفد الهيئة سيغادر جنيف ولن يعود إن لم تتغير الأوضاع على الأرض مما يشير بوضوح إلى قناعة بعدم حصول تغييرات جوهرية في إطار جهود دي مستورا.

وفيما حمل وزير الخارجية الأمريكي المعارضة السورية مسئولية فشل ما سماها عملية السلام فقد تم تحميل النظام المسؤولية عن تعليق المفاوضات من قبل فرنسا و ألمانيا وتركيا.

6. محاولات استدراكية

وبعد فشل محادثات جنيف حاولت الأطراف الدولية استدراك الموقف من خلال مؤتمر ميونخ للأمن الذي عقد في 12 فبراير 2016 ولمدة 3 أيام وحاولت من خلاله المجموعة الدولية لدعم سوريا التوصل إلى حلول عبر اتخاذ قرارات بالبدء في ايصال المساعدات الانسانية ووضع صيغ لوقف الأعمال العدائية يدخل حيز التنفيذ بعد أسبوع من انتهاء مؤتمر ميونخ يتم خلاله اجراء المشاورات مع النظام والمعارضة.

وبدأت بعض التحديات التفاوضية تقفز بجدية أمام هيئة التفاوض بعد استخدام صيغ وعبارات ملغمة مثل "الأعمال العدائية" والغموض حول طرق إيصال المساعدات الانسانية أو اليات تحديد مناطق نفوذ الجماعات الارهابية.

وبالرغم من هذا فقد جاء موقف المعارضة السورية عبر ترحيب الهيئة العليا للمفاوضات باتفاق ميونيخ مؤكدة استعدادها للمشاركة في محادثات جنيف3 "إذا تحقق الاتفاق على أرض الواقع"، وذلك لارتباط وقف اطلاق النار بالانتقال السياسي كما تم التأكيد أن المعارضة لن تقبل هدنة مقترحة إلا إذا قبلها قادة الفصائل المسلحة .

ولهذا الخصوص و في 20 فبراير قامت الهيئة بعقد اجتماعات مع ممثلي الفصائل من كافة الجبهات وقد أبدت الفصائل موافقة مبدأيه على عقد هدن مؤقتة في حال توفرت ضمانات دولية.

7. الهدنة

وبالرغم من إبداء الهيئة لاستغرابها من وجود روسيا كطرف مع واشنطن في ضمان هدنة لمدة أسبوعين في ظل القصف الروسي للمعارضة (روسيا مشاركة في الأعمال العدائية) إلا أنها رأت في الهدنة فرصة لاختبار التزام الطرف الآخر وأعلنت أنها تنظر لموضوع الهدنة بإيجابية. مع المطالبة بما يلي:

1. تحديد نص "وقف كل العمليات العسكرية التي تشنها قوى خارجية على الأراضي السورية".
2. جهة محايدة، وآليات عمل تضمن مراقبة عدم خرق الهدنة.[14]
3. انتقاد تجاهلها الخطة الروسية الأمريكية لحاجة فصائل المعارضة في الدفاع عن نفسها ضد جماعات إرهابية

الموافقة على الهدنة

في 26 فبراير أعلنت الهيئة عن موافقة فصائل الجيش الحر والمعارضة المسلحة على هدنة مؤقتة تبدأ الساعة 00:00 من صباح 27 فبراير شباط 2016 وتستمر لمدة أسبوعين مع استيفاء الملاحظات التي أبدتها الهيئة على مسودة مشروع الهدنة الذي تقدمت به واشنطن وموسكو.

وقد فوضت الهيئة من قبل 97 فصيل معارض باتخاذ القرار حول الهدنة وتم تشكيل لجنة عسكرية وقد دعا بيان الهيئة إلى مجموعة من الضوابط لنجاح الهدنة ووقف " الأعمال العدائية " وهنا يشار أن بيان الهيئة أيضا تضمن هذه الصيغة .

كما أعدت الهيئة مذكرة قدمتها إلى مجموعة أصدقاء سوريا تضمنت ما يلي:

1. المطالبة بالزام روسيا وإيران بوقف القتال في سوريا باعتبارهما يقاتلان لصالح نظام الأسد.
2. ضرورة عدم استغلال النظام وحلفائه نص المسودة، للاستمرار في قصف مواقع فصائل الثوار بحجة "محاربة الإرهاب"، مؤكدة على حق الثوار في الدفاع عن أنفسهم ضد أي هجمات.

---

[14] الجزيرة نت، 25 فبراير 2016.

3. ضرورة وضع اطار زمني محدد للهدنة من حيث البدء والانتهاء، وتحديد فرض الامتثال وضمان عدم خرقها.
4. تخويل جهة محايدة تراقب وقف أطلاق النار.
5. أن الهدنة سوف تعتبر من طرف واحد وبصورة مؤقتة في حال عدم الالتزام بالملاحظات الأساسية التي ابدتها.[15]

ورغم دخول الهدنة حيز التنفيذ إلا أن الأعمال العدائية استمرت من قبل النظام والجهات الداعمة له، وسجلت خروقات كبيرة في 25 منطقة مختلفة تابعة للمعارضة، إضافة إلى أن وزارة الدفاع الروسية نشرت معلومات مغلوطة في خريطة حول مناطق النفوذ السياسي ونسبتها للأمم المتحدة، وأمام هذا لم تجد الهيئة سوى التوجه برسالة إلى الأمم المتحدة للمطالبة بأخذ الاجراءات اللازمة لوقف الانتهاكات والدعوة لتحديد المناطق المشمولة بالهدنة .ولوحت أيضا بأن عدم تحقق تقدم في هذه الهدنة سيدفع المعارضة للبحث عن سبل تأمين ووسائل أخرى.[16]

وفي تطور آخر ومع تبادل النظام والمعارضة الاتهامات بانتهاك اتفاق الهدنة قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية دي ميستورا إن جولة المفاوضات التالية ستبدأ في جنيف بعد ظهر 15 اذار (مارس) الجاري بعد أن كان قد قرر مبدئياً عقد المفاوضات في السابع ثم التاسع من اذار الجاري، لكنه ذكر أنه أجل الجولة لأسباب لوجستية ولتعزيز اتفاق وقف الاقتتال الذي بدأ تنفيذه السبت الماضي.

ومن المستغرب أن تصدر تصريحات اعلامية من الهيئة تعلن أنها لم يتم إخطارها رسمياً بموعد عقد المفاوضات ولا أجندته في حين انه تم التأكد من ابلاغ منسق الهيئة بذلك ، حيث قال عضو الهيئة رياض نعسان أغا إن المعارضة ستدرس الدعوة إلى المفاوضات بناء على التطورات على الأرض، مضيفاً أن الهيئة لم تسمع عن موعد التاسع من آذار (مارس) الجاري إلا من خلال وسائل الإعلام . وأضاف أنه لم ير تطبيقاً جيداً للبنود الإنسانية

---

[15] حول الهدنة المؤقتة، بيان صحفي، 26 فبراير 2016.

[16] هيئة المفاوضات: استمرار جرائم النظام السوري سيقوض الهدنة، العربي الجديد، 28 فبراير 2016، https://goo.gl/aah39a

في قرار لمجلس الأمن الدولي تطالب المعارضة بتنفيذها قبل بدء مفاوضات السلام. ومضى يقول إن مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية ستافان دي ميستورا "يبدو مستعجلاً".[17]

8. تقييم الأداء التفاوضي والإعلامي

يتضح لنا من خلال ما سبق أن الهيئة تواجه عدة تحديات جوهرية

1- مؤشرات على ضعف الأداء التفاوضي

بالرغم من أن موقف الهيئة بدا قويا في مقاومة الضغوط بخصوص تشكيل الوفد وشروط المشاركة إلا أن التأخر في اتخاذ موقف المشاركة سواء في المرات السابقة أو الإعلان الأخير لدي مستورا عن عقد المحادثات يوم 15 مارس يعد نقطة سلبية فإلى هذه اللحظة لم يعلن على قرار المشاركة من عدمه، ولذلك فإن تأخير اتخاذ قرار المشاركة يضيق هامش الوقت اللازم لبلورة الموقف التفاوضي، والتشاور اللازم مع الأطراف المعنية.

من جهة أخرى ينبغي الإشارة إلى موضوع قدرات الوفد المفاوض ومهاراته التفاوضية التي ينبغي العمل على تطويرها في حال تم أخذ قرار المشاركة حالياً أو مستقبلاً، وفي هذا الشأن تم الحديث عن قيام الوفد بتلقي دورة في أصول ومهارات التفاوض لمدة أسبوع في الرياض وهي بالتأكيد ليست كافية خاصة أن الأطراف المقابلة تمتلك باعا وخبرة طويلة في مجال التفاوض.

2- تناقض الخطاب الإعلامي

وقد لوحظ التناقض بخصوص قرار المشاركة في تصريحات المتحدثين باسم الهيئة، ففيما أكد رياض نعسان أغا قرار المشاركة قال رياض حجاب أن القرار الصريح لم يصدر بعد، وقد نفى أسعد الزعبي اتخاذ قرار المشاركة، أما سالم المسلط فشدد أنه لا يوجد قرار نهائي بالمشاركة، وهنا يتضح أنه لا يوجد رواية موحدة لدى الأشخاص المخولين بتمثيل الهيئة إعلاميا وهو ما ينبغي تداركه ومنع تكراره.

---

[17] دي ميستورا يعلن استئناف المفاوضات السورية في 9 آذار، صحيفة الحياة، 1 مارس 2016،
http://goo.gl/ULfyaB

خاتمة وسيناريوهات

من خلال دراسة مسار هيئة التفاوض العليا منذ تشكلها كأحد أهم مخرجات مؤتمر الرياض في 11 ديسمبر 2015 ووصولا إلى ما أعلنه المبعوث الدولي عن استئناف المباحثات في 9 مارس / آذار 2016 والذي لم تعلن الهيئة الصريح موقفها من المشاركة فيها حتى كتابة هذه السطور يمكن أن نستعرض السيناريوهات الاتية:

1. مشاركة الهيئة في المفاوضات والتوقيع على المفاوضات

يبقى سيناريو مشاركة الهيئة في المفاوضات قائما إلى اللحظة خاصة مع قبول الهيئة بالهدنة لمدة أسبوعين ثم حديث ممثلين للهيئة عن تراجع في حجم الخروقات للهدنة في اليومين الأخيرين قبل الموعد المحدد للذهاب للمحادثات بيومين، ولكن يبقى التوقيع على المفاوضات أمرا مشكوكا فيه في ظل الصعوبات الحالية. ويتعزز هذا السيناريو بغلبة ضغوط واشنطن على شروط الهيئة، كما هو واضح أن تيار داخل الهيئة ممثلاً بمنسقها العام يدفع بهذا الاتجاه .

2. الوصول إلى قرار عدم المشاركة وتأجيل المحادثات

تترجح حظوظ هذا السيناريو في ظل استمرار الخروقات وتزايد حالة عدم الثقة، وتصميم الهيئة على شروطها أن تبدأ المفاوضات ببحث تشكيل هيئة حكم انتقالي كامل الصلاحيات مع التشديد على رحيل بشار الأسد من السلطة. واحتمالية متزايدة برفض كل من واشنطن وروسيا لشروط الهيئة.

3. عدم مواصلة الهيئة للمفاوضات واستقالة رئيس الهيئة وبعض أعضائها نتيجة لتفكك محتمل بسبب الخلافات في الرؤى و أن تعلن هيئة التنسيق عن استئناف المفاوضات .

يرتبط هذا السيناريو مع السيناريوهات السابق في كونه قد يكون مبنيا عدم المشاركة أو على فشل المشاركة إلا أنه أكثر تشاؤمية على مستوى وحدة موقف المعارضة ولكنه ينسجم منطقيا مع الخبرة بكل من موقف واشنطن وروسيا في مواقفها السابقة وتحميلها المسئولية لهيئة التفاوض واعتراضاتها على

أسماء الوفد ورغبتها بانضمام أسماء أخرى. وهذا يفتح الباب أمام ملء فراغ التفاوض من قبل جهات أخرى مثل هيئة التنسيق التي يعتقد أنها أكثر مرونة مع شروط واشنطن وموسكو ولكن أيضا يبقى الجهد السعودي عامل ضمان محتمل لعدم حصول هذا السيناريو.

وفي حالة حصول هذا السيناريو الذي لن يكون تحقيقه سهلا أيضا في الوقت القريب فإن أي جهة تفاوض سورية لن تحصل على الإجماع الذي حصلت عليه الهيئة كمخرج لمؤتمر الرياض كما أنها قد تواجه اعتراضات إقليمية من السعودية وتركيا

يتضح مما سبق أن السيناريوهات المنطقية التي تم سردها أعلاه لها في ظل تعقيدات الوضع الدولي والإقليمي والميداني فإنها لها كلها ما يعززها أو يقلل من شأنها إلا أن الجهود الدولية والإقليمية وحتى المعارضة السورية أغلبها على استعداد لاستمرار المسار السياسي مما يعزز سيناريو مشاركة الهيئة في المحادثات ويبقى حصول التقدم أو التعثر في المحادثات هو المؤثر على مستقبل الهيئة مع توقع حدوث تغييرات في بنية الهيئة و الأسماء التي تمثلها.